

التشريعي يعقد جلسة خاصة بمناسبة يوم الأسير الفلسطيني ويدعو أحرار العالم للعمل على تخليص أسرانا من سجون الاحتلال

د. بحري طالب فصائل المقاومة بتحرير الأسرى بكل الطرق والوسائل وإنجاز صفقة مشرفة

في سجون الاحتلال، ومعاينة انتهاكات الاحتلال الصارخة للقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني والاتفاقيات الدولية كافة.

بالإضافة لمطالبة التقرير لبرلمانات العالم بتحمل مسؤولياتها القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له زملاؤهم من نواب الشعب الفلسطيني من اختطاف واعتقال وإهانات ومحاكمات سياسية باطلة في سجون الاحتلال الصهيوني، كما طالب النائب شهاب في تقريره جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس حقوق الإنسان الدولي بالدعوة إلى عقد جلسة خاصة لبحث قضية الأسرى والنواب في سجون الاحتلال الصهيوني.

فيما أوصى عدد من الحضور من ذوي الأسرى والأسرى المحررين بمداخلاتهم السلطة بوقف التنسيق الأمني مع الاحتلال وسرعة العمل على الساحة الدولية لضمان الإفراج عن أسرانا من السجون الاحتلال وبالسرية الممكنة.



عقد المجلس التشريعي الفلسطيني يوم أمس جلسة خاصة استمع خلالها لتقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بالمجلس الخاص بالأسرى في السجون، وذلك بحضور وكيل وزارة الأسرى والمحررين بهاء الدين المدهون، ولفيف من ذوي الأسرى وبعض الأسرى المحررين والمتهمين بقضية الأسرى، وأقر النواب التقرير الذي تلاه مسئول ملف الأسرى بالتشريعي النائب محمد شهاب وأوضح فيه كل ما يتعلق بأسرى شعبنا في سجون الاحتلال، بالإضافة لأوضاع المعتقلين السياسيين في الضفة المحتلة على يد السلطة برام الله، ودعا د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة في كلمته لدى افتتاحه للجلسة لتحرير الأسرى بكل الطرق والوسائل، موضحاً بأن تحريرهم بمثابة واجب ديني ووطني وأخلاقي، في حين أشار النائب شهاب في تقريره لأن الاحتلال ما زال يواصل سياسة الاعتقال الإداري والإهمال الطبي والعزل الانفرادي بحق أسرانا الأبطال، ودعا النواب في مداخلاتهم

المواطن الفلسطيني على خلفية سياسية، كما طالب المؤسسات الدولية بتكليف لجنة دولية للاطلاع على أوضاع الأسرى

الأبطال على وجه التحديد، وطالب التقرير السلطة الفلسطينية بوقف أعمال الاعتقال والملاحقة والاعتداء على

لضرورة السعي لمحاكمة قادة الاحتلال لدى محكمة الجنايات الدولية لما يرتكبه من جرائم بحق عموم شعبنا وأسرانا

5-4

اللجنة الاقتصادية تلتقي نائب
رئيس سلطة الطاقة وتبحث معه
أزمة الكهرباء

3

كتلة التغيير والإصلاح تنظم ندوة
سياسية حول جريمة اختطاف
الاحتلال لنواب التشريعي

6

لجنة الداخلية والأمن تستمع
لوكيل الحكم المحلي وتتفقد
جهاز الأمن الداخلي

7

خريشة لـ «البرلمان»:

الاحتلال يستهدف التشريعي عبر اختطاف نوابه
وتفعله يقع على عاتق محمود عباس



عليها إسرائيل ومولها الأوروبيون والأمريكان، وبالتالي يمكن أن تشكل هذه النقطة مصدر قوة للملف وبالتالي الضغط على الاحتلال لوقف ممارسته بحق النواب المنتخبين ديمقراطياً.

ملعب الرئيس محمود عباس الآن، ثانياً أن نصر كمجلس تشريعي على تحدي إجراءات الاحتلال وأن نتعامل مع هذا الموضوع باعتباره موضوع وطني يهم كل الناس وليس فئة دون غيرها، ثم أن نبدأ بإجراءات جدية بمعنى أن نشكل لجنة من الرئاسة والتشريعي والفصائل والقانونيين ونفعل القضية في كل العالم، إضافة إلى مخاطبة برلمانات العالم باسم المجلس التشريعي لمطالبتهم بالتدخل لحل هذا الموضوع.

أما بخصوص رفع ملف النواب المختطفين للمحكمة الدولية واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة لوقف اختطاف الاحتلال للنواب شدد خريشة أن أكثر ملف يمكن أن يكون موافقاً للتقديم للمحكمة الدولية هو ملف النواب المختطفين، باعتبار أن هؤلاء النواب جاؤوا عبر انتخابات وافقت

قال النائب الثاني لرئيس المجلس التشريعي حسن خريشة للبرلمان لدى سؤاله عن سياسة اختطاف الاحتلال للنواب أن الاحتلال حاول أن يثبت أنه على حق عندما حاولوا كسر إرادة الناس وفشل في ذلك، وبالتالي فشلهم هذا يريدون أن يبدلوه من خلال اعتقال آخرين، وهذا يبين أن المستهدف هو المجلس التشريعي بشكل عام وليس جهة ما في المجلس، كل المجلس مستهدف وكل النواب الذين يمكن أن يتكلموا بطريقة تعبر عن إرادة الشعب يكونون عرضة للتضييق والاعتقال.

وحول الخطوات العملية التي يمكن اتخاذها لمنع الاحتلال من الاعتداء على الشرعية الفلسطينية المنتخبة، أو على الأقل الإفراج عن النواب المختطفين حالياً أكد خريشة أنه يجب أن يفعل المجلس التشريعي أولاً وهذا في

خلال وقفة نظمها التشريعي بمشاركة نواب وفصائل ووجهاء

بحر: ما يجري في اليرموك جرائم ضد الإنسانية

وعلى الأمم المتحدة ومنظمة التحرير تحمل مسؤولياتهما فوراً

مخزون التحرير لفلسطين، ولا يجب أن يكون في صراع إلا صراعنا مع الصهاينة".

لمصلحة من؟

من ناحيته تساءل رئيس كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي النائب المستشار محمد فرج الغول: "لمصلحة من يوجه السلاح في وجه الإخوة ويقتل الأطفال والنساء والشباب؟، لمصلحة من تنحرف البوصلة عن القدس وفلسطين، وتتفرق الجماعات والقيادات هنا وهناك بعيداً عن هدف التحرير؟"

وطالب الغول بإيقاف الحرب المجنونة على اللاجئين في مخيم اليرموك، والتي زادت المعاناة والجوء والهجرة والقتل، مشدداً على وجوب تحييد المخيم بعيداً عن القتال في سوريا، وأن تتوحد الجهود لمواجهة الاحتلال الصهيوني المجرم.

ودعا الأطراف المعنية كافة بالتحرك العاجل لإنقاذ أهلنا في اليرموك من الموت المحقق، وتوفير الاحتياجات الإنسانية لأهل المخيم ورفع الحصار عنه.

الدور المفقود

من جهتها نددت رابطة علماء فلسطين وحركة الأحرار وتجمع النقابات المهنية والحركة النسائية بمهاجمة وحصار مخيم اليرموك وأعمال القتل التي يرتكبها المجرمون بحق أبناء شعبنا في المخيم، مشددين على ضرورة أن يتم استبعاد مخيمات اللجوء الفلسطينية وتحييدها عن أي صراع داخلي، وطالبوا منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية والمنظمات الدولية بالقيام بدورهم وتحمل مسؤولياتها تجاه حماية اللاجئين الفلسطينيين، ومؤكدين على سياسة عدم التدخل في السياسة الداخلية للدول التي يتواجد فيها اللاجئين الفلسطينيين على اعتبار أنها محطات عودة منتظرة للوطن.



أي فائدة؟

ودعا البطش جميع المقاتلين إلى الخروج من المخيم، وتركه وشأنه وأن يبعدوا الفلسطينيين من حسابات القتال الداخلي في سوريا ولبنان، مؤكداً على بقاء الصراع الحقيقي مع العدو الصهيوني، والمحافظة على المخيم كعنوان للجهد والمقاومة.

وطالب البطش جميع الأطراف المتصارعة في سوريا ألا يكونوا إضافة لمعاناة الشعب الفلسطيني في مخيمات اللجوء والشتات، وقال: "لا تحزروا انتصارات وهمية على ركاب المنازل والدمار والقتل، مخزون اللاجئين هو

المسلمين ثم يصبح عنواناً للمأساة والمصيبة والفتن؟" وقال: "ندرك اختلال موازين القوى ولكن هناك شيء لا يمكن أن يعتريه خلل، وهو أن فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية والإسلامية، وهي قبلة المجاهدين، لا ينبغي أبداً لأي شريحة أو فئة من المقاتلين أو المسلحين أن يدخلوا الفلسطيني في الأزمة السورية، ينبغي على الجميع هناك أن ينأى بالشعب الفلسطيني عن هذا الصراع".

وأضاف: "إن كل ما يدور في العالم العربي اليوم هو قتال هامشي، لأن مرمى الرصاص الحقيقي هو في فلسطين ضد العدو الصهيوني، وهذه المعارك الداخلية لن تحقق لأحد

أكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة أن ما يرتكب بحق أبناء شعبنا في مخيم اليرموك في سوريا يصنف على أنه جرائم إبادة جماعية وجرائم حرب ضد الإنسانية.

جاءت تصريحات بحر خلال وقفة تضامنية نظمها المجلس التشريعي الفلسطيني بمقره في مدينة غزة تضامناً مع الفلسطينيين في مخيم اليرموك المحاصر، بحضور عدد كبير من نواب التشريعي وممثلين عن الفصائل الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني والوجهاء والمختير ونخب فلسطينية معتبرة.

وحمل بحر المفوضية السامية للاجئين التابعة للأمم المتحدة ووكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين المسؤولية عن توفير الحماية لأبناء شعبنا في المخيم المنكوب، وطالب منظمة التحرير الفلسطينية بتحمل مسؤوليتها في الدفاع عن اللاجئين الفلسطينيين في المخيم وفي كل أماكن تواجدهم، مشدداً أن هذا جزء من مسؤوليتهم.

وناشد الجامعة العربية ومنظمة التعاون الإسلامي ومنظمات حقوق الإنسان بإرسال وفود إلى مخيم اليرموك للاطلاع على المأساة والكارثة الإنسانية والعمل على وقف الجرائم بحق المدنيين.

ودعا الصليب الأحمر ووكالة غوث اللاجئين وكل المنظمات الإنسانية إلى التدخل العاجل لإيجاد ممرات إنسانية للجرى والمدنيين المحاصرين داخل المخيم، وتوفير الماء والطعام والدواء لهم على وجه السرعة.

اليرموك انتصار ومأساة

من ناحيته تساءل القيادي في حركة الجهاد الإسلامي خالد البطش: "ألا يكفي اللاجئين في المخيم ما يعانونه من جوع وتشريد وقتل؟ هل يعقل أن يكون اليرموك عنوان لانتصار

على إثر اختطاف الاحتلال للنائب خالدة جرار

رئاسة التشريعي تدعو البرلمانات العربية

والإسلامية والدولية للتصدي لسياسة اختطاف النواب

الإقليمية والدولية كافة بغية إجبارها على احترام الحصانة البرلمانية لنواب البرلمان الفلسطيني واحترام حقوق الأسرى داخل سجون ومعتقلات الاحتلال والالتزام بالأعراف والمواثيق الدولية بهذا الخصوص.

حكم مستنكر

إلى ذلك هاتف الدكتور أحمد بحر عائلة النائب جرار مستنكراً اختطافها ومننداً بالحكم الصهيوني الصادر بحقها من قبل ما يسمى قاضي محكمة عوفر الصهيونية.

وأكد بحر خلال الحديث الهاتفي مع كريمة النائب جرار أن الاحتلال لا يقيم وزناً للحصانة البرلمانية التي من المفترض أن النواب يتمتعوا بها، ويضرب بعرض الحائط بكل المواثيق والقوانين الدولية بإقدامه على اختطاف نواب شعبنا، منوهاً لأنه يجري اتصالاته مع البرلمانات العربية والإقليمية والعالمية لدفعهم للضغط على حكومة الاحتلال لضمان الإفراج عن جرار وزملاءها.

يذكر أن الاحتلال كان قد اختطف في الأول من إبريل الجاري النائب جرار (٥٢) عاماً وسرعان ما أصدر بحقها أمراً بالاعتقال الإداري لمدة ٦ شهور.



النائب / خالدة جرار

الفلسطينية، متسائلاً عن جدوى وجود الأجهزة الأمنية طالما أنها لا تعمل على حفظ أمن المواطن الفلسطيني الذي يقيم في أراضيها.

كما دعا البرلمانات العربية والإسلامية والدولية لإبداء موقف حازم للتصدي للسياسة الصهيونية بشأن اختطاف النواب واعتقال أبناء شعبنا، وممارسة ضغوط جديّة على حكومة الاحتلال في المحافل

استنكر د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة قيام الاحتلال باختطاف النائب في المجلس التشريعي عن قائمة أبو على مصطفى خالدة جرار من منزلها بمدينة رام الله فجر الأول من إبريل الجاري.

وأكد بحر في بيان صحفي أصدره المكتب الإعلامي للمجلس التشريعي يوم الخميس الموافق ٢٠١٥/٤/٢ أن حكومة الاحتلال تستهدف من وراء سياسة اختطاف النواب وقيادات الشعب الفلسطيني واعتقالهم والزج بهم في السجون عرقلة مسيرة العمل البرلماني وعزل النواب عن شعبهم وجماهيرهم. وأشار بحر إلى أن الاحتلال لا يرغب بنجاح التجربة الديمقراطية الفلسطينية كونها تؤسس لواقع فلسطيني جديد وترسم معادلة فلسطينية مغايرة تركز على إثبات قدرة الشعب الفلسطيني على الحرية والاستقلال.

ودعا بحر القوى والفصائل الفلسطينية في الضفة المحتلة العمل سريعاً على إجبار السلطة على وقف التنسيق الأمني وتطبيق قرارات المجلس المركزي بهذا الخصوص كرد عملي على اختطاف النائب جرار من داخل أراضي السلطة

لجنة القدس تحذر من خطورة

مخطط صهيوني لتفريغ الأقصى



حذرت لجنة القدس والأقصى في المجلس التشريعي من مخطط صهيوني خطير لتفريغ المسجد الأقصى المبارك من المصلين والمرابطين بحجة ما يسمى بعيد الفصح اليهودي.

وأكد مقرر لجنة القدس والأقصى النائب أحمد أبو حلبية في تصريح صحفي للمكتب الإعلامي أن إجراءات الاحتلال لتفريغ المسجد الأقصى تهدف لفتح الباب على مصراعيه أمام المغتصبين الصهاينة وقوى الأمن والشرطة الإسرائيلية من أجل اقتحامات صهيونية بصورة جماعية كبيرة خلال هذه الأيام.

وأضاف: "متابعة هذه الإجراءات سيفتح الباب أمام شهية الاحتلال لتكثيف الاقتحامات ومحاولة السيطرة على المسجد الأقصى وإغلاقه أمام المصلين في أي وقت يشاء كما فعل في المسجد الإبراهيمي، حينما قرر إغلاقه في بعض أيام الأعياد من الساعة الثامنة صباحاً وحتى الثامنة مساءً".

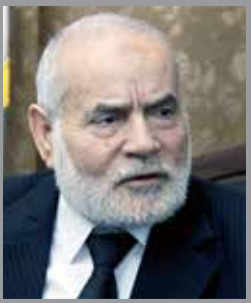
ودعا النائب أبو حلبية الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل والقدس والضفة الغربية والقطاع إلى العمل من أجل منع تنفيذ هذا المخطط من خلال دعم صمود أهالي القدس والمصلين في المسجد الأقصى وتعزيز رباطهم.

وطالب أبو حلبية الأمتين العربية

والإسلامية بضرورة التفاعل الفوري والعاجل في الدفاع عن المسجد الأقصى المبارك ونصرتة، مشيراً إلى أنه يمثل بؤرة الاهتمام والعقيدة الإسلامية لدى العرب والمسلمين.

ودعا المؤسسات التابعة للأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان لضرورة أن يكون لها موقف فاعل تجاه لجم العدوان الصهيوني المتواصل على المسجد الأقصى باعتباره مهبط الأديان السماوية وقبلة المسلمين الأولى.

كلمة البرلمان



د. أحمد محمد بحر

سينتصر الأسرى مهما طال الزمن

لا شك أن قضية الأسرى تشكل إحدى أهم القضايا والملفات الوطنية الأساسية التي تقض مضاجع أبناء شعبنا وتؤرق بال كل المخلصين والغيريين على مصالح شعبنا وقضيته الوطنية.

إن الوفاء الحقيقي لأسرانا الأبطال في يوم الأسير الفلسطيني الذي يصادف غدا الجمعة يكمن في مدى قدرتنا على تجسيد البرامح الطموحة التي نضعها لنصرتهم والدفاع عنهم وإنقاذهم من المحنة التي يزرعون فيها، ومدى قدرتنا على التأثير في طبيعة الواقع الخطير الذي يعيشون أهواله ومراراته في باستيلات القمع الصهيوني، كل في موقعه، وكل حسب درجة المسؤولية المنوطة به.

ومن هنا فإن معالجتنا الوطنية لقضية الأسرى يجب أن تأخذ منحى أكثر قوة وزخما خلال المرحلة المقبلة بما يتناسب مع حجم الهجمة الصهيونية الإجرامية بحق الأسرى، وأن تتطور عن أشكال المعالجة الراهنة لجهة اجترار وسائل وأشكال معالجة أكثر فاعلية وأشد تأثيرا، وأن تتفرض من إطارها المحلي المحدود إلى فضاءها الدولي الواسع القادر على توظيف وتحشيد كل الجهود والطاقات سياسيا ودبلوماسيا وإعلاميا لممارسة الضغط المكثف على الاحتلال وإجباره على إطلاق سراح أسرانا البواسل ووقف القوانين العنصرية وإجراءات القمع والعسف والاضطهاد التي تمارس ضدهم وتحيل حياتهم داخل السجون إلى جحيم لا يطاق.

إن أهمية وخطورة وحساسية القضية التي يمثلها أسرانا الأبطال في سجون الاحتلال تستلزم منا وتحتم علينا عدم الاكتفاء بالعمل والفعاليات على المستوى الفلسطيني الداخلي، وضرورة تفعيل البعد العربي والدولي والعمل على وضع كل الجهات والمنظمات العربية والدولية أمام مسئولياتها بهذا الخصوص.

إن الجامعة العربية، وأمينها العام السيد نبيل العربي، بالإضافة إلى المؤسسات الحقوقية العربية والدولية، ينبغي أن تلعب دورا بارزا لتحريك قضية الأسرى في المحافل الدولية، وأن تطلق حملة دولية فعالة تشعر فيها العالم بحجم الألم والمعاناة التي يواجهها الأسرى على يد الاحتلال، مستعينة بإمكانياتها ووسائلها التي تمنحها سهولة الحركة والوصول إلى مختلف الأوساط والمحافل الدولية.

كما إن على منظمي التعاون الإسلامي مهام ومسؤوليات جسام لتحريك قضية الأسرى وتفعيلها دوليا، إذ لا يعقل أن لا نجد صوتا عربيا أو إسلاميا ينافح عن الأسرى ويتبنى قضيتهم ويدوي بصوتهم في مختلف المحافل الدولية؟!

ومع ذلك، فإن الجهود الشعبية والسياسية والدبلوماسية والإعلامية، داخليا وخارجيا، لا تقني عن الجهد العسكري لإنقاذ أسرانا الأبطال من سجون الاحتلال الباغية، فالمقاومة الفلسطينية لن تكل أو تمل من بذل الجهود لختطف الجنود ومبادلتهم في إطار صفقات تبادل الأسرى، وهو ما يجعلنا على ثقة تامة أن يوم الخلاص قريب، وأن ليل المحنة وظلام السجن لن يطول بإذن الله.

نتمنى أن يُصار إلى توحيد وتنظيم الجهود الخاصة بنصرة الأسرى في إطار خطة شاملة متكاملة الأبعاد وتراعي التوازن بين العمل الداخلي والفعل الخارجي، ما سوف يلقي بظلاله الإيجابية على الزخم المتوقع والفعالية المنشودة لقضية الأسرى، ويُمكننا من الانتصار على الدعاية الصهيونية المضللة، وفضح قمع وفجور وعنصرية الاحتلال بحق أسرانا الأبطال، ورسم ملامح فجر الحرية والخلاص لهم بإذن الله.

إننا اليوم مدعوون لوضع خطة شاملة ومنظمة لإطلاق أو سع حملة تضامن فعلي مع الأسرى، داخليا وخارجيا، بحيث نتجاوز أسر مرحلة الشعارات والبرامج اللفظية أو المحدودة إلى تنفيذ برامج واسعة ودائمة ومتكاملة نحرص فيها على استفنار كل طاقات أبناء شعبنا، واستنهاض عمقنا العربي والإسلامي، وتحشيد الجهود الدولية الممكنة، بما يعود بأفضل النتائج على أسرانا الأبطال ويخفف من أثر ووقع المعاناة الرازحين فيها.

ولسنا بحاجة للتأكيد على أن المجلس التشريعي سوف يبقى الأكثر اهتماما وتفاعلا مع قضية الأسرى، والأشد حرصا على رعاية كل الفعاليات الوطنية التضامنية مع الأسرى، ولن نتوانى عن القيام بواجباتنا ومسئولياتنا في نصرة إخواننا الأسرى ورفع الظلم والمعاناة التي يكابدونها حتى ينالوا الحرية ويظفروا بالفرج والخلاص بإذن الله.

وختاما. فإن الدفع باتجاه بلورة جهد حقيقي تشارك فيه السلطة الفلسطينية والدول العربية والإسلامية وكل أحرار العالم إلى جانب المؤسسات الحقوقية لمحاكمة قادة الاحتلال كمجرمي حرب لممارساتهم الإجرامية ضد الأسرى أمام محكمة الجنايات الدولية، قد أضحي أمرا ملحا وغير قابل للتأجيل، ونحن في رئاسة المجلس التشريعي نعلن عن استعدادنا التام وجهوزيتنا الكاملة للتعاون مع كل الجهات والمؤسسات للعمل على رفع ملف الأسرى الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية ومحاكمة قادة الاحتلال على جرائمهم البشعة بحق أسرانا وأسيرانا داخل السجون والمعتقلات الصهيونية.

ونحن على موعد قريب مع تحرير أسرانا الأبطال بإذن الله.
«ويقولون متى هو قل عسى أن يكون قريبا».

لجنة القدس والأقصى تناقش

مع وكيل وزارة الثقافة سبل دعم أهالي القدس



مصطفى الصواف أن القدس هي هم كبير وهي القضية المركزية لنا جميعا، مشددا على أن قضية القدس دائما من ضمن أهم أولويات وزارته مثمنا جهود لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي.

ولفت الصواف لأن وزارة الثقافة تعمل بكل طاقتها وفقا للإمكانيات الموجودة وأنه سوف يعمل على تسخير كل إمكانيات الوزارة من أجل تعزيز صمود أهالي القدس المحتلة، مرحبا بأي تعاون مشترك بين اللجنة والوزارة بما يخدم قضيتنا المركزية القدس ومقدساتها.

ظل هذه المرحلة الخطيرة التي تمر بها مدينة القدس ومقدساتها، وطالب الوزارة بتحريك المثقفين والكتاب والشعراء ونشر ما يلزم من معارف مقدسية.

من ناحيته حث النائب خميس النجار الثقافة وبقية الوزارات على تفعيل وحدات القدس فيها، مؤكدا على أن الهدف من وحدات القدس هو تنسيق الجهود والنشاطات بين الوزارات وصولا لبرنامج مشترك وموحد خدمة للقدس وأهلها.

من ناحيته أكد وكيل وزارة الثقافة

زارت لجنة القدس والأقصى بالمجلس التشريعي وزارة الثقافة وعقدت اجتماعا مع وكيلها مصطفى الصواف، واستمع وفد اللجنة المكون من النائبين أحمد أبو حلبية، وخميس النجار والمقرر الإداري للجنة سليمان الرش من وكيل الوزارة لشرح حول مهام وزارته وكيفية العمل من خلال برامج الوزارة لدعم أهالي المدينة المقدسة.

بدوره شدد النائب أبو حلبية على أن وزارة الثقافة هي من الوزارات الرائدة ولها دور كبير في نشر الثقافة المقدسية في

الاقتصادية بالتشريعي تلتي نائب رئيس سلطة الطاقة



الطاقة للخروج من هذه الأزمة ضمن رؤية اللجنة الاقتصادية.

وذكر عدوان أن نظام الـ ٨ ساعات سيستمر لأشهر وسيشهد التيار الكهربائي تحسنا بعد ذلك، مؤكدا أن اللجنة الاقتصادية تتواصل مع سلطة الطاقة بغزة والجهات المعنية ومع كل الأطراف ذات الصلة بشكل دائم بهدف تذليل أي عقبة قد تعترض عمل السلطة.

لشرح واف ومفصل من الشيخ خليل حول الأزمة وأسبابها وخطط سلطة الطاقة وتحركاتها المتواصلة للحد منها والعمل على تخفيف معاناة أهالي قطاع غزة.

وبيّن عدوان أن الجلسة جاءت بناءً على طلب من الشيخ خليل لاطلاع اللجنة على آخر المستجدات في أزمة الكهرباء وكيفية التخفيف منها من خلال خلق البدائل لإنتاج

عقدت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي مؤخرا لقاء مع نائب رئيس سلطة الطاقة فتحي الشيخ خليل لبحث ملف أزمة الكهرباء والوقوف على آخر التطورات بهذا الشأن.

واستمع رئيس اللجنة الاقتصادية النائب عاطف عدوان بحضور أعضاء اللجنة النواب: جمال نصار، سالم سلامة، ويوسف الشرافي،

بمناسبة يوم الأ

التشريعي يعقد جلسة خاصة ويقر تقرير لجنة التربية بشأن الأسرى

بحر: تحرير الأسرى واجب

ووطني وأخلاقي وإنساني

والمتهمين بشؤونهم، وأقر النواب التقرير الذي تلاه مسؤول ملف الأسرى بالتشريعي النائب محمد شهاب وأوضح فيه كل ما يتعلق بأسرى شعبنا في سجون الاحتلال، بالإضافة لأوضاع المعتقلين السياسيين في الضفة المحتلة على يد السلطة برام الله.

عقد المجلس التشريعي الفلسطيني يوم أمس جلسة خاصة استمع خلالها لتقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بشأن الأسرى في السجون، وذلك بحضور وكيل وزارة الأسرى والمحررين بهاء الدين المدهون، ولفيف من ذوى الأسرى

وافتح د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإجابة الجلسة بتوجيه التحية للأسرى النواب وعلى رأسهم د. عزيز دويك والنائب مروان البرغوثي والنائب أحمد سعدات والنائب/ خالدة جرار.



مؤكداً بأن الاحتلال يمارس بحقهم أشنع أشكال وأصناف التعذيب والتنكيل والقهر وفي ظروف اعتقال تفتقر إلى أدنى متطلبات احترام الكرامة الإنسانية وتنعدم فيها المعايير التي يفرضها القانون الدولي والإنساني واتفاقيات جنيف ومراكز حقوق الإنسان في العالم، أمام سمع وبصر العالم صمت عربي، وتخاذل محلي وتآمر دولي.

وقال بحر: "نقول للأمة العربية والإسلامية تحرير الأسرى واجب ديني ووطني وأخلاقي وإنساني، يقول الفقهاء: وتخليص الأسرى واجب على الأمة إما بالقتال أو بالأموال". مطالباً المقاومة الفلسطينية وعلى رأسها كتائب الشهيد عز الدين القسام بإنجاز صفقة تبادل مشرفة لإرغام العدو الصهيوني صاغراً (بإذن الله) على إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين والعرب كافة دون مبدأ أو شرط.

وخاطب بحر السلطة برام الله بقوله: "أفلا يكفيكم عاراً وذللاً ومهانة أن تدخل الجيبات الإسرائيلية في محافظات الضفة تعتقل من تشاء وتقتل من تشاء وأنتم واقفون تحرسونهم وتحمونهم من غضب الشعب، ثم تدعون زوراً وبهتاناً أنكم تدافعون عن الأسرى؟! ليس فيكم رجل رشيد!؟".

وثنم هبة الجماهير الفلسطينية لنصرة الأسرى، داعياً لمزيد من الفعاليات العواصم العربية والإسلامية والأوروبية نصرة للأسرى، كما ثمن اتحاد البرلمان الأوروبي الذي طالب بالإفراج عن نواب الشعب الفلسطيني وخاصة عن النائبة/ خالدة جرار.

مؤكداً بأن قضية الأسرى ستبقى على رأس سلم أولويات المجلس التشريعي، منوهاً بأن التشريع سيعقد قريباً مؤتمر دولي حول اختطاف النواب وعلى رأسهم رئيس الشرعية الفلسطينية د. عزيز دويك بحضور حقوقيين ومحامين عرب ودوليين مختصين في مجال القانون الدولي لرفع قضايا أمام المحاكم الدولية وخاصة المحكمة الجنائية الدولية وذلك لضمان معاقبة قادة الاحتلال وجنوده على جرائمه التي ارتكبت بحق الأسرى في سجون الاحتلال على اعتبار أن قضية الاختطاف والأسر هي جريمة تعاقب عليها قواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

التقرير

واستهل النائب محمد شهاب تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية بشأن أوضاع الأسرى في السجون بتوجيه الشكر والتقدير للأسرى والأسيرات القابعين في سجون الاحتلال، والذين يسجلون أسمى آيات الصبر والوفاء وأسطورة الصمود والتحدي بكل معنى الكلمة في وجه غطرسة الظلم والطغيان من الاحتلال الغاشم وعملائه.



وعرض التقرير إلى جانب معاناة الأسرى في سجون الاحتلال: مشهد الاعتقالات والملاحقات والاعتداءات السياسية المرفوضة، والتي تمارسها للأسف بعض أجهزة الأمن الفلسطينية، على النحو التالي:

تصاعد وتيرة الاعتقال

أشار التقرير لأن سلطات الاحتلال تواصل سياسة الاعتقالات التي في الضفة الغربية والقدس، حيث وصلت حالات الاعتقال خلال العام ٢٠١٤م، إلى أكثر من (٧٠٠٠) حالة، بينما خلال الربع الأول من هذا العام نفذ الاحتلال ما يزيد عن (١٠٠٠) حالة اعتقال وتوقيف وتحقيق مع مواطنين، منها (١٥٠) طفلاً، و(٦٠) امرأة، من بينهم ٥٤ مواطناً من قطاع غزة، بينهم صيادون، ومرافقون لمرضى، وآخرون اعتقلوا بعد اقترابهم أو تسلمهم من الحدود الشرقية للقطاع، كما اعتقل الاحتلال بداية العام (١٣) تاجراً من قطاع غزة على معبر بيت حانون.

ونوه التقرير لأن سلطات الاحتلال أعادة اعتقال (٧٤) محرراً من صفقة وفاء الأحرار، وقد أفرجت عن (٨) منهم بينما لا يزال (٦٦) محرراً رهن الاعتقال، وقد أعاد الاحتلال الأحكام السابقة على (٣٥) محرراً منهم.

إحصائيات

وأورد التقرير إحصائيات مهمة منها ارتفاع أعداد الأسرى لقرابة (٦٥٠٠) أسيراً فلسطينياً وعربياً من فئات وشرائح المجتمع كافة يتوزعون على (٢٣) سجنًا ومعتقلًا، وحسب الوضع القانوني للأسرى هناك (٣٦٠٠) أسيراً محكوماً، و(٢٤٥٠) أسيراً موقوفاً، و(٥٠٠) معتقلاً إدارياً، ومن بينهم (٣٠٠) طفلاً لم تتجاوز أعمارهم الثامنة عشر، ومن بين الأسرى (٢٢) أسيرة، (٩) منهن محكومات بأحكام مختلفة.

اختطاف النواب

أوضح التقرير أن النصف الثاني من العام الماضي شهد حملة غير مسبوقة ضد نواب المجلس التشريعي الفلسطيني، حيث اختطف الاحتلال (٢٨) نائباً، بينما أطلق سراح عدد منهم بعد قضاء فترات اعتقال إداري مختلفة، وقد أجل الاحتلال محاكمة (رئيس المجلس التشريعي د. عزيز دويك) للمرة الثالثة عشرة على التوالي، ولا يزال النائب المسن (أحمد الحاج على - ٧٢ عاماً)، مطارداً ومطلوباً للاحتلال، وقد اقتحم منزله أكثر من مرة بهدف اعتقاله، وهدد باغتياله في حال العثور عليه.

وخلال شهر أبريل الحالي أفرجت سلطات الاحتلال عن ثلاثة نواب من محافظة الخليل هم: النائب د. حاتم قفيشة والنائب باسم الزعاريير والنائب نزار رمضان.

ولا يزال الاحتلال يعتقل (١٣) نائباً، منهم (١٠) نائباً من كتلة التغيير والإصلاح، إضافة إلى النائب القيادي في حركة فتح (مروان البرغوثي) والنائب (أحمد سعدات)، والنائب خالدة جرار.

الإهمال الطبي

ونوه شهاب في تقريره لأن عدد الأسرى المرضى قد ارتفعت إلى (١٢٠٠) مريضاً من بينهم (١٣٠) حالة مرضية مزمنة كأمراض السرطان والسكري والإعاقة الكلية أو الجزئية، بينما لا يزال الاحتلال يمارس سياسة الإهمال الطبي بحقهم.

لافتاً لحالة الأسير الشاب المحرر الشهيد (جعفر إبراهيم



عاماً)، وبقائهما لمدة شهرين في (سجن هشارون) قبل الإفراج عنها، في حين لا تزال سلطات الاحتلال الصهيوني تعتقل ما يقارب (٣٠٠) أسيراً قاصراً (دون الثامنة عشرة) منهم ثلاث أسيرات قاصرات.

الاعتقال السياسي في الضفة وأوضح التقرير أن السلطة في الضفة الغربية المحتلة، ما زالت تمارس الاعتقالات السياسية على الرغم من وجود حكومة التوافق الوطني، منوهاً لأن العام ٢٠١٤م سجل حالات اعتقال سياسي ضد أنصار المقاومة في الضفة الغربية بلغت (١٠٦٤) حالة وأحدثهم اعتقالاً الأسير المحرر (همام خضر سمرين) بعد استدعائه للمقابلة.

أما خلال الربع الأول من العام ٢٠١٥م فقد تصاعدت الحملات لتصل لـ (٢٧٠) مواطناً من أنصار المقاومة من مختلف محافظات الضفة الغربية، واستدعاء (٩٤) مواطناً من بينهم صحفية وزوجة أسير لدى الاحتلال، وتمديد اعتقال (٣٤) آخرين.

التوصيات

إلى ذلك طالب التقرير السلطة الفلسطينية بوقف أعمال الاعتقال والملاحقة والاعتداء على المواطن الفلسطيني على خلفية سياسية، وسرعة اتخاذ كل التدابير التي تمكن من رفع الدعاوى الفردية والجماعية باسم الأسرى وذويهم ضد حكومة الاحتلال وقادته أمام المحاكم الدولية

عوض - ٢٢ عاماً) والذي استشهد قبل أيام، نتيجة إصابته داخل السجن بعدة أمراض في أعقاب حقنه إبرة مجهولة.

الاعتقال الإداري

وأكد شهاب في تقريره تصاعد واضح في سياسة الاعتقال الإداري؛ حيث أصدرت سلطات الاحتلال خلال الربع الأول من العام الحالي (٢٥١) قراراً إدارياً، منها (٤٢) قراراً إدارياً للمرة الأولى والباقي تجديد اعتقال، وكان الاحتلال قد أصدر خلال العام الماضي (١٠٤٦) قراراً إدارياً، وقد ارتفعت أعداد الأسرى الإداريين في الشهور الأخيرة لتصل إلى ما يزيد عن (٥٠٠) أسيراً، وهو الأعلى منذ عام ٢٠٠٨م.

التنكيل بالأسرى

مشيراً لتصاعد لأن عمليات الاقتحام والتنكيل بالأسرى بلغت (٦٥) عملية، يتخللها عمليات تفتيش وإجراءات استفزازية للأسرى وتوجيه الشتائم والألفاظ النابية، وعمليات تخريب متعمدة للأقسام، بالإضافة لسنّ قوانين واتخاذ إجراءات عقابية مثل قانون التغذية القسرية للأسرى المضربين، ومشروع قانون لمنع رئيس الكيان من العفو عن أسرى فلسطينيين أو تخفيف مدة الحكم عليهم.

أوضاع الأسيرات والأطفال

مؤكداً بأن (٢٢) أسيرة ما زلن يقبعن بسجون الاحتلال، بينهم (٩) أسيرات محكومات بأحكام مختلفة، والبقية موقوفات، مشيراً لاعتقال الطفلة (ملاك الخطيب - ١٤

ورى ويطالب العالم بالدفاع عن أسرارنا وتخليصهم من سجون الاحتلال

النواب: يؤكدون على ضرورة السعي لمحاكمة قادة الاحتلال لدى الجنايات الدولية

شهاب: الاحتلال يواصل سياسة الاعتقال الإداري والاهمال الطبي والعزل الانفرادي بحق أسرارنا

ديني

ممارسة الدور مع العدو في ممارسة الاعتقال السياسي، ومما يزيد الأمر ألماً هو تبادل التقارير الأمنية والاعتقال على ذات القضايا في سجون الاحتلال وسجون السلطة". ونوه المصري إلى أن من يرتكب جريمة التخابر الأمني مع العدو هو أبعد ما يكون عن الاهتمام بقضية الأسرى، ولن يشفع لهم أحد ولن يرحمهم الشعب ولن يغفر لهم التاريخ الا بوقف جريمة التخابر الأمني.

وطالب المصري السلطة بإنهاء شراكتها مع الاحتلال وتبادلها الوظيفي باعتقال الأسرى، والرجوع إلى الشعب.

مرضى بلا علاج



ويتعمد إتباع سياسة الإهمال الطبي بحقهم.

الضفة مغيبة



وقال ممثل لجنة الأسرى في القوى الوطنية والإسلامية مصطفى سليمان: "كنا نتمنى أن تكون جلسة التشريعي حول أوضاع الأسرى منعقدة في الضفة الغربية كما في غزة، ولا يخفى على أحد الأوضاع المزرية التي يعاني منها الأسرى في سجون الاحتلال".

وأشار سليمان إلى أن الأسرى يعملون على المقاومة الفلسطينية ويأملون أن تكون هناك صفقة وفاق الأحرار الثانية. وطالب سليمان بتسويق قضية الأسرى على الصعيد الخارجي، قائلاً: "نحن نطالب السلطة دائماً بأن يكون هناك في السفارات والقنصليات أسرى محررين ليظهر حوا قضية الأسرى ويعبروا عنها في أوساط المجتمعات الأخرى العربية والإسلامية".

صمود وثقة بالمقاومة

بدوره نقل الأسير المحرر عبد الرحمن شديد رسالة



من الأسرى في سجون الاحتلال للمجلس التشريعي، والتي أشاد فيها الأسرى بتمسك المجلس التشريعي بقضية الأسرى وخيار المقاومة وخطف الجنود لتحريرهم من سجون الاحتلال. وأكد الأسرى في رسالتهم على الصمود والصبر، وثقتهم بالله عز وجل ثم بالمقاومة أن تفك عنهم القيد، وصولاً لتتسممهم عبر الحرية وهواء الوطن، مطالبين المجلس التشريعي بأن تكون حرية الأسرى على سلم الأولويات وفي قلب الانشغالات.

رسمية توثق جرائم الاحتلال المتواصلة ضد أبناء شعبنا، منوهاً إلى أنه يجب أن يتم إرسال التقرير لكل برلمانات العالم وخاصة الأوروبية منها، لتسليط الضوء على جرائم الاحتلال، باعتباره الإرهاب الحقيقي المخالف للقانون الدولي والإنساني، واعتبار اعتداءات الاحتلال على الأسرى تستوجب المحاسبة والعقاب من قبل المجتمع الدولي. وطالب النائب الأشقر جامعة الدول العربية وأمينها العام بتبني قضية الأسرى في المحافل الدولية، مشيراً إلى أنه التقى شخصياً مع الأمين العام للجامعة نبيل العربي، وأنه تعهد شخصياً بمتابعة هذا الملف بصفة خبرته القانونية. ودعا الأشقر الكل الوطني الالتفاف حول القضية الوطنية الأهم التي من شأنها تحرير الأسرى وهي دعم المقاومة وجهودها في خطف الجنود الصهيونية لتحرير الأسرى.

الخطف والمبادلة



من جانبه أكد النائب يونس الأسطل أن السلطة تشارك الاحتلال في اعتقال المقاومين والناشطين ولا يؤرقها آلام الأسرى، وهناك أعداد كبيرة من الأسرى ما قبل أسلو لم تستطع السلطة حتى الآن الإفراج عنهم. وقال الأسطل: "ديننا فيه تدابير كثيرة لإطلاق سراح الأسرى، منها الدعاء، ومنها المقاومة لتحريرهم، وأنجع أسلوب هو خطف الجنود واستبدالهم لإطلاق سراح أسرارنا".

وشدد الأسطل على ضرورة أن يتم كفالة أسر الأسرى وذويهم حتى لا يكونوا قلقين على أهلهم، منوهاً إلى أن الأسرى هم قادة للأجيال.

ضمير عالمي نائم



من ناحيته قال النائب مروان أبو راس: "عندما يأسر واحد من أعداءنا تقوم الدنيا ولا تقعد وتتدخل المؤسسات الحقوقية والشخصيات العالمية من أجل الحصول على معلومة واحدة من أجل هذا الأسير، أما أبناؤنا فمنهم الآلاف خلف القضبان، ولا يتحرك ضمير العالم".

وأضاف: "نحن يجب أن نبقي نطالب بقوة للإفراج عن الأسرى والسلطة لا تمثلنا في توجهاتها ولا إجراءاتها، وهي شريكة للاحتلال في معاناة الأسرى".

أم الثوابت ورأس الأولويات



بدوره أكد النائب مشير المصري أن قضية الأسرى سوف تبقى أم الثوابت ورأس الأولويات والقضية الوطنية الجامعة، مشدداً: "كل الخيارات مفتوحة للإفراج عن أسرارنا في سجون الاحتلال".

ونوه المصري إلى أن قضية الأسرى يجب أن لا تكون محل خلاف، ولكن "المؤلم أن تكون قضية الأسرى محل خلاف لدى البعض الفلسطيني، بل أن يكون البعض شريك في



لقضية الأسرى وتآمرها من خلال التنسيق الأمني وملاحقة الأسرى المحررين والزج بهم في سجونها. وأكد النائب الغول على ضرورة التوجه لمحكمة الجنايات الدولية لملاحقة مجرمي الحرب الصهيونية، وخاصة أن الاحتلال يرتكب جرائم مكتملة الأركان مشيراً إلى أن هناك ملفات جاهزة للتوجه للمحكمة الدولية، ومشدداً على ضرورة رفع قضايا أمام المحاكم الأممية الدولية حتى لا يفلت المجرمون الصهاينة من العقاب.

وأضاف الغول: "الاحتلال الصهيوني تمادى في ارتكاب جرائمه لأن السلطة أهملت بشكل كبير قضية الأسرى، وفعلت العديد من الأمور تثبت ذلك، منها: تحويل وزارة الأسرى إلى هيئة وذلك دليل على عدم الاهتمام، كما أنها تقف حارسة للاحتلال عندما يقوم باعتقالات في أنحاء الضفة الغربية، وكذلك عدم المطالبة بالإفراج عن النواب، أو التضامن معهم، وهذا



تنسيق أمني واضح مع الاحتلال الصهيوني في ارتكاب الجرائم ضد الأسرى".

وثيقة رسمية

من ناحيته أكد النائب إسماعيل الأشقر أن تقرير لجنة التربية والقضايا الاجتماعية حول أوضاع الأسرى يعتبر وثيقة

خصوصاً أمام محكمة الجنايات الدولية.

كما طالب التقرير المؤسسات الدولية تكليف لجنة دولية للاطلاع على أوضاع الأسرى في سجون الاحتلال، ومعاينة الانتهاكات الصارخة للقانون الدولي وضرورة قيام تلك المؤسسات بالدور المنوط بها من خلال التدخل لحماية الأسرى من الانتهاكات الصهيونية وضمان احترام حقوقهم. بالإضافة لمطالبة برلمانات العالم بتحمل مسؤولية لياتها القانونية والأخلاقية والإنسانية تجاه ما يتعرض له زملائهم من نواب الشعب الفلسطيني من اختطاف واعتقال وإهانات ومحاكمات سياسية باطلة في سجون الاحتلال الصهيوني، وأخيراً طالب النائب شهاب في تقريره جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ومجلس حقوق الإنسان الدولي بالدعوة إلى عقد جلسة خاصة لبحث قضية الأسرى والنواب في سجون الاحتلال الصهيوني.

مداخلات النواب



بدوره قال النائب المستشار محمد فرج الغول لدى مداخلته تعقيباً على التقرير إنه في ظل تصاعد انتهاكات الاحتلال لحقوق الأسرى وتصرفه كأنه فوق القانون الدولي والمحاسبة الأممية، تتجاوز السلطة الفلسطينية وتمضي في إهمالها

خلال ورشة نظمتها كتلة التغيير والإصلاح حول اختطاف النواب

المطالبة بمواجهة جريمة اختطاف النواب ورفع دعاوى قضائية ضد الاحتلال

المجدلاوي: مفتاح الحل بيد عباس وحده وهو المعطل الأساسي لانعقاد الإطار القيادي للمنظمة

الغول: الاختطاف للنواب عملية منافية للمنطق ولكل قيم العدالة والنزاهة والمبادئ الديمقراطية

د. بحر: نطالب الاتحاد البرلماني الدولي بإنهاء عضوية « الكنيست » لتأييده اختطاف النواب

مسؤولياتها تجاه قضية الأسرى والنواب منهم على وجه الخصوص وطرحها في المحافل الدولية، ورفع دعاوى قضائية ضد الاحتلال، ودعا المشاركون بتوصياتهم التي تلتها النائب هدى نعيم السلطة لترك مشروع أوسلو ووقف التنسيق الأمني وتطبيق اتفاق المصالحة ودعوة الإطار القيادي لمنظمة التحرير للانعقاد فوراً.

أوصى المشاركون في الندوة السياسية التي نظمتها كتلة التغيير والإصلاح بضرورة مواجهة جريمة اختطاف الاحتلال للنواب، والسير قدماً نحو تفعيل المجلس التشريعي واستئناف جلساته بكامل كتله وقوائمه البرلمانية، مطالبين خلال الندوة التي عقدت تحت عنوان اختطاف النواب قرصنة سياسية ومصادرة للديمقراطية السلطة بتحمل

قوله.

وأكد أن الاحتلال لا يتوقف عن جرائمه بحق الأسرى مشيراً إلى أن أفضل هدية تقدمها القيادات الفلسطينية بحق الأسرى هي إنهاء الانقسام، وأضاف إن الأسرى في سجونهم لهم انتماءات تنظيمية وفكرية مختلفة لكنهم موحدون في مواجهة العدو الصهيوني.

أسلوب مشين

من ناحيتها قالت النائب في مجلس اللوردات البريطاني جني تونج عبر "السكايب" خلال الندوة إن اختطاف النواب الفلسطينيين أسلوب مشين، مستنكرة سبب دعم حكومة بلادها والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لـ(إسرائيل). ودعت تونج الفصائل الفلسطينية لرفض الخلافات بينها والاجتماع على كلمة واحدة لتستطيع مواجهة الاحتلال معبرة عن استهجانها صمت عباس إزاء ما يحدث للنواب واعتقال النائب خالدة جرار ودعت إلى ضرورة التحرك الداخلي الفلسطيني بالتزامن مع ضغط خارجي من أجل النواب.

ظروف سيئة

في السياق ذاته تحدث عبر السكايب النائب المقدسي احمد عطون حيث أكد ضرورة تبني النواب العرب والإسلاميين قضية النواب المختطفين في سجون الاحتلال وتحريرها من خلال حكوماتهم مطالباً البرلمان العربى والإعلام بجعل القضية على سلم أولوياتهم موضحاً أن النواب يعيشون في ظروف سيئة لذلك يجب إنهاء الملف ورفع له للمحافل الدولية ومحكمة الجنايات الدولية فوراً.

استراتيجيات جديدة

من جهته قال هاني المصري في كلمة عن مؤسسات المجتمع المدني بلا شك أن اعتقال النواب والأسرى الفلسطينيين هو احد آثار الانقسام فإسرائيل لن تتجرأ على هذه الجرائم لو كان الفلسطينيون موحدين وأكد المصري ضرورة استعادة الوحدة الوطنية على أساس وطني ديمقراطي وبالشراكة الجماعية بلورة استراتيجيات جديدة قادرة على تحقيق الأهداف الفلسطينية

التوصيات

بدورها تلست النائب هدى نعيم توصيات الندوة مؤكدة على ضرورة مواجهة جريمة اختطاف النواب فلسطينياً بتفعيل المجلس التشريعي وعودة النواب من الكتل والقوائم البرلمانية لاستئناف دورهم في خدمة شعبهم وقضيتهم. ومطالبة السلطة الفلسطينية بتحمل مسؤولياتها إزاء قضية الأسرى والنواب المختطفين ووضع قضيتهم على سلم الأولويات وطرحها في كل المحافل الدولية، بالإضافة لرفع دعاوى قضائية ضد الاحتلال الصهيوني أمام محكمة الجنايات الدولية والمحاكم الدولية المختصة.

ودعت أبو مازن لمغادرة مشروع أوسلو العقيم والتوقف عن المراهنة على الأمريكان والإسرائيليين للحصول على الحقوق، وكذلك وقف التنسيق الأمني.

كما أوصت بعقد مؤتمر برلماني دولي لمناقشة قضية النواب المختطفين وكشف الأبعاد الكارثية لهذه السياسة الإجرامية. مطالبة مجلس الأمن بإلزام حكومة الاحتلال باحترام مبادئ حقوق الإنسان والإفراج الفوري عن النواب المختطفين.



وأضاف أن عملية الاختطاف للنواب سياسية بامتياز تهدف إلى تغييب النواب خلف القضبان لتعطيل المؤسسة التشريعية الفلسطينية وشل أعمالها، وإجهاض نجاح التجربة الديمقراطية في فلسطين. وأكد الغول بأن الاحتلال يعقد للنواب محاكمات هزلية صورية فاقدة لكل ألوان الشرعية وهى بمثابة انتهاك صارخاً لأبسط قواعد القانون الدولي وحقوق الإنسان، وإمعاناً من الاحتلال في خداع العالم، ومحاوله إظهاره كأنه قانوني بعقد مثل هذه المحاكمات ويقوم بالتأجيلات المتكررة للمحاكمات في مسرحيات مكشوفة.

وتوجه الغول بالشكر للدول والبرلمانات والهيئات والاتحادات البرلمانية الدولية والعربية والإسلامية واتحاد المحامين العرب وغيرهم ممن أدان اختطاف النواب وعمل على تفعيل قضيتهم، ودعاهم جميعاً لتكثيف الجهود لإيجاد رأي عالمي ضاغط على الاحتلال للإفراج عن النواب المختطفين.

وطالب السلطة الفلسطينية بوضع قضية أبناء شعبنا ونوابنا المختطفين لدى سجون الاحتلال في أعلى سلم أولوياتها سياسياً وقانونياً وبكل السبل ورفع دعوى أمام المحاكم الدولية لإجبار الاحتلال للإفراج عنهم.

ودعا برلمانات العالم والاتحادات البرلمانية وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي، والبرلمانيين الأحرار والمؤسسات الحقوقية ومنظمات المجتمع المدني إلى تبني قضية النواب المختطفين وتفعيلها سياسياً وقانونياً وإعلامية. وختم الغول كلمته بالتحية إلى نواب شعبنا الفلسطيني وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي في مواجهة سياسة الاستهداف والغطرسة الصهيونية.

عباس المعطل

من جهة أخرى حمل النائب جميل المجدلاوي عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية السيد محمود عباس مسؤولية تعطيل عقد المجلس الوطني لمنظمة التحرير الأمر الذي يؤخر المصالحة الوطنية وقال مفتاح الحل بيد عباس وليس بيد احد غيره فهو المعطل الأساس لانعقاد الإطار القيادي لمنظمة التحرير باعتبارها المظلة الجامعة لشعبنا على حد

قرصنة وجريمة حرب وفقاً لميثاق روما الخاصة بالمحكمة. وجدد دعوته لكافة الكتل والقوائم البرلمانية والمستقلين لعقد جلسة خاصة لمناقشة الأبعاد السياسية والقانونية لاختطاف النواب وذلك من أجل الاتفاق على سياسة موحدة اتجاء هذه الانتهاكات الخطيرة للنظام الديمقراطي في فلسطين وكما وندعو الأخوة في حركتي حماس وفتح لتطبيق ما تم الاتفاق عليه وعلى الخصوص تفعيل المجلس التشريعي الفلسطيني.

وبعث بحر برسالة إلى محمود عباس وحركة فتح حيث مطالباً خلالها برفع أيديهم الثقيلة عن المجلس التشريعي في رام الله، وتطبيق اتفاق المصالحة بشأن تفعيل المجلس التشريعي، وقال "أفلا يكفي اختطاف الاحتلال للنواب وعرقلة المجلس التشريعي من قبل هذا العدو البغيض؟ ومع ذلك تقومون بمنع رئيس المجلس ونواب كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية من دخول المجلس ومنعهم من ممارسة أعمالهم البرلمانية.

جريمة مع سبق الإصرار والترصد

من ناحيته أشار رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية النائب محمد فرج الغول لأن مسلسل اختطاف النواب وقرصنة الاحتلال ضدهم بدأ منذ انتخابهم ممثلين عن شعبهم عام ٢٠٠٦، منوها للعديد من الإدانات للاحتلال الصهيوني في الكثير من المحافل الدولية القانونية والدبلوماسية والبرلمانية، وعلى الرغم من تجريم الاحتلال بانتهاكه الصارخ واعتدائه الواضح على الحصانة الدبلوماسية، إلا أنه لا يزال يتعنت ويصر على انتهاك الحصانة البرلمانية بإصدار قرار الإبعاد بحق النائب خالدة جرار ومن ثم الإقدام على اختطافها.

وأشار لأن نواب كتلته قد واجهوا في الضفة وغزة والقدس كل أشكال الاعتداءات الصهيونية والانتهاكات الصارخة التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ العمل البرلماني في العالم، ضمن مسلسل طويل ومتكرر بدءاً من اختطافهم في السجون وإبعادهم عن القدس وملاحقتهم ومصادرة ممتلكاتهم واختطاف أبنائهم وموظفي مكاتبهم وممارسة كل أنواع التهذيب والأساليب القمعية بحقهم.

انتهاك للحصانة ومخالفة للقانون الدولي

بدوره دعا د. أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإناية الاتحاد البرلماني الدولي لإنهاء عضوية " الكنيست" بالاتحاد بسبب تأييده اختطاف النواب.

وطالب بحر محمود عباس وحركة فتح لرفع أيديهم الثقيلة عن المجلس التشريعي في رام الله تهميداً لممارسة مهامه وعقد جلساته، وتطبيق اتفاق المصالحة كرزمة واحدة. وشدد بحر خلال كلمته في الندوة على أن اختطاف النواب يعد " مخالفة خطيرة للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما أن اختطافهم كرهائن يعد جريمة حرب وفق قواعد القانون الدولي والمواثيق الدولية وخرق للحصانة البرلمانية.

وأكد أن الاحتلال يستند في اختطاف للنواب إلى أحكام قانون الطوارئ البريطاني للعام ١٩٤٥ بالإضافة لجملة من الأوامر العسكرية التي تم سننها لخدمة سياسته وتبرير الانتهاكات الصارخة لكافة معايير الحقوق الإنسانية للأسرى الفلسطينيين ولتبرير الخروج على أحكام القانون الدولي العام والاتفاقيات الدولية.

وأشار بحر إلى أن اختطاف النائب خالدة جرار يأتي في إطار تكريس سياسة الاحتلال باستهداف المؤسسة التشريعية الفلسطينية لأنها هي المكون الأساسي للنظام السياسي الفلسطيني والتي من خلالها يتم مقاومة كافة مشاريع التسوية التي تسوق لها مؤسسات السلطة في رام الله ومن خلال احتكار محمود عباس لكافة السلطات ومكونات النظام السياسي الفلسطيني واغتصاب صلاحية المجلس التشريعي.

وأكد على ضرورة مواجهة السياسة الصهيونية الهادفة لتقويض عمل التشريعي وذلك بالاستمرار في عقد الجلسات وإصدار القوانين والقرارات البرلمانية مشيراً لأن الدراسات البحثية واستطلاعات الرأي التي أجريت في مارس الماضي تؤكد أن أكثر من ٥٣.١% من أبناء شعبنا مع استمرار عقد جلسات المجلس التشريعي وممارسة مهامه رغم كل التحديات.

وأوصى بحر خلال كلمته بضرورة بلورة موقف سياسي موحد تجاه جريمة الاختطاف، من أجل توحيد آليات العمل السياسي والقانوني والإعلامي التي تهين لفاعلية مؤثرة وعوائد مركزة يمكن أن تجنبها الأنشطة والفعاليات التي يتم اعتمادها، بما يسمح بتوفير ضغوط متنوعة على أكثر من مسار على الكيان الصهيوني، وحمله على إعادة حساباته والدفع باتجاه إحداث مراجعة نقدية لإجراءاته القمعية.

كما دعا البرلمان الأوروبي لممارسة ضغط أكثر فاعلية على الاحتلال لإطلاق سراح النواب المختطفين وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس التشريعي المنتخب.

وطالب بحر النواب من كتلة فتح البرلمانية تحديد موقف واضح اتجاء العمل البرلماني ولسات المجلس ووقف العمل بالقطعة تحت حماية الاحتلال ودون الرجوع إلى رئاسة المجلس التشريعي المنتخبة من كافة الكتل والقوائم البرلمانية.

ودعا إلى رفع دعاوى قضائية ضد سلطات الاحتلال أمام المحاكم الدولية المختصة، وخاصة المحكمة الجنائية الدولية على اعتبار أن اختطاف نواب الشرعية الفلسطينية

لجنة التربية تعقد لقاء مع وفد من وزارة التعليم بغزة



الظروف الصعبة التي يمر بها القطاع ومؤسساته الحكومية، ملفتا إلى أن هذه الجلسة تأتي للاستماع لعدد من الملفات والقضايا في الوزارة أهمها عملية التجسير، ومعادلة الشهادات وتصديقها. من جهته استعرض الجعبري عمل وزارته فيما يتعلق بالملفات المطروحة، ملفتا لوجود ازدواجية في عمل بعض الملفات بين الوزارة في غزة والضفة، وبعض المشاكل الناتجة عن عمل حكومة التوافق، والتي تؤثر على الطلبة بشكل أساسي، مؤكدا على استمرار وزارته بغزة في معادلة الشهادات، وكذلك المصادقة عليها.

عقدت لجنة التربية والقضايا الاجتماعية في المجلس التشريعي لقاء مع وفد من وزارة التربية والتعليم ضم وكيل التعليم العالي بالوزارة محمود الجعبري، ومدير عام التعليم العالي خليل حماد، ومدير عام التعليم التقني محمد الأعرج، بحضور رئيس لجنة التربية النائب عبد الرحمن الجمل وأعضاء اللجنة، النواب سالم سلامة، يوسف الشرافي، جميلة الشنطي، ومحمد شهاب، وذلك في مقر المجلس بغزة. وافتتح الجلسة النائب الجمل مثنيا دور وزارة التربية والتعليم واستمرارها في عملها رغم

مستهجناً صمت النظام العربي الرسمي وسلوك السلطة

العبادة: المقاومة الطريق الوحيد لتحرير

الأسرى ومشروع التسوية فشل في خدمة قضيتهم



المقاومة، مضيفا: "لا مستقبل للشعب الفلسطيني إلا بالمقاومة لأنها هي الطريق الوحيد لتحرير فلسطين من دنس الاحتلال".

أكد النائب يحيى العبادسة أن الطريق الوحيد لتحرير الأسرى من سجون الاحتلال هو التمسك بخيار المقاومة، مشدداً بأن خيار المفاوضات ومشروع التسوية لن يحقق الحرية للأسرى، وأن الاستمرار على هذا النهج من شأنه إضاعة ما تبقى من حقوقنا الوطنية. وأوضح العبادسة لدى مشاركته في وقفة تضامنية مع الأسرى أمام بلدية خان يونس، بأن الأسرى في سجون الاحتلال هم عنوان النضال المتواصل لهذا الشعب الفلسطيني وشرف الأمة لأنهم قضوا حياتهم وزهرة أعمارهم لأجل الوطن والقضية. واستهجن العبادسة صمت الأمة العربية والنظام العربي الرسمي وسلوك السلطة تجاه قضية الأسرى، داعيا سلطة أوسلو للرحيل موضحاً بأن الأسرى لن ينعموا بالحرية ما دام المفرطون وأصحاب مشروع التسوية على سدة الحكم في فلسطين. وأشار لأن السلطة غير جادة في الانضمام لمحكمة الجنايات الدولية، معتبراً كل التصريحات التي تصدر عن السلطة بهذا الخصوص أكاذيب، ودعا الشعب الفلسطيني لحماية المقاومة، موضحاً بأن جهات كثيرة تحارب غزة من أجل القضاء على

لجنة الداخلية والأمن بالمجلس التشريعي تتفقد جهاز الأمن الداخلي وتستمتع للجنة الاقتصادية فيه



الزيارة التفقدية لسير عمل الجهاز، كما أكد أن جهاز الأمن الداخلي يقوم بمسؤولياته كاملة في مجال الأمن ومتابعة جميع القضايا الأمنية وخاصة ملاحقة ومتابعة العملاء، وكل ما يشكل خطر أو تهديد على الأمن القومي بشكل عام وأمن المواطن الفلسطيني. إلى ذلك عقدت لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي الفلسطيني جلسة استماع للجنة الاقتصادية في جهاز الأمن الداخلي، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر، وأعضائها النائب مروان أبو راس، والنائب يونس أبو دقة. جاءت الجلسة بهدف الاستماع من «الأمن الداخلي» حول ما تسمى بأرض «المارينا» الواقعة شمال غرب قطاع غزة، وبعض أطراف النزاع على الأرض المذكورة. واستمعت لجنة الداخلية والأمن لجميع الأطراف واطلعت على الملفات الخاصة بالأرض، وأوصت بضرورة أن يبقى هذا الملف مع اللجنة الاقتصادية للأمن الداخلي ومواصلة متابعته.

نظمت لجنة الداخلية والأمن في المجلس التشريعي زيارة تفقدية لجهاز الأمن الداخلي بغزة، وترأس وفد اللجنة رئيسها النائب إسماعيل الأشقر، وبمشاركة مقرر اللجنة النائب مروان أبو راس، والنائب سالم سلامة، وكان في استقبال اللجنة قيادة جهاز الأمن الداخلي برئاسة مدير الجهاز محمد لافي. وأشاد النائب الأشقر بعمل جهاز الأمن الداخلي ودوره الكبير في حفظ الأمن في القطاع، وكذلك ملاحقة ومتابعة العملاء، والكشف عنهم، ملفتا أن الجهاز لم يتوقف عن العمل خلال الحروب المتكررة على قطاع غزة، منوهاً لأن الجهاز أثبت أنه على قدر المسؤولية في كل الأوقات وتحت كل الظروف وخاصة أثناء الأزمات التي مر بها قطاع غزة. واطمئن وفد النواب على سير عمل الجهاز ومتابعة المهام الموكلة إليه، من خلال الاستماع لشرح حول مهام الجهاز من مديره وأعضاء قيادته. من جهته رحب مدير جهاز الأمن الداخلي بالوفد البرلماني الممثل بلجنة الأمن والداخلية في المجلس التشريعي، مثنيا

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تعقد جلسة استماع لوكيل وزارة الحكم المحلي ورئيس بلدية غزة



التنسيق والمتابعة بين وزارة الحكم المحلي وبلدية غزة والمجلس البلدي والمجالس المحلية التابع للبلديات، وسبل وآليات التعاون بين الوزارة والبلديات بما يخدم المواطنين ويسهل مصالحهم. بدوره قدم رئيس بلدية غزة نزار حجازي شرحاً مفصلاً عن حجم الخدمات التي تقدمها بلديته للمواطنين موضحاً بأنه يتعاون مع الوزارة بغية تقديم الخدمة لمواطني المدينة، بالإضافة لحدود صلاحيات البلديات ومجلسها البلدي. فيما قدمت اللجنة في نهاية الجلسة عدة مقترحات وحلول للعديد من المشاكل العالقة والتي تخص المواطنين، ووعدت بالتواصل مع الأطراف المعنية كافة لتذليل العقبات التي من الممكن أن تعترض عمل البلدية أو الوزارة.

عقدت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي بالمجلس التشريعي جلسة استماع لوكيل وزارة الحكم المحلي سفيان أبو سمرة، ورئيس بلدية غزة نزار حجازي، بحضور رئيس اللجنة النائب إسماعيل الأشقر ومقررها النائب مروان أبو راس، وعضو اللجنة النائب سالم سلامة، وذلك بهدف حل عدد من القضايا التي تخص الوزارة وعمل البلدية. وافتتح الجلسة النائب الأشقر مرحباً بالضيوف، ومثمناً الدور والخدمات التي تقوم بها وزارة الحكم المحلي والبلديات في قطاع غزة، كما تناول النائب أبو راس عدد من القضايا المطروحة على اللجنة ومشاكل المواطنين ذات الصلة بالبلدية للعمل على إيجاد الحلول المناسبة لها. واستعرض أبو سمرة مهام عمل وزارته وآلية



ماجد أحمد أبو مراد

آفاق

اليرموك... جرحنا الغائر

اليرموك فيه بالأمس انتصرنا، واليوم فيه تمارس بحقنا أبشع عمليات القتل والذبح والتنكيل، بين اليرموك المعركة والمخيم بون شاسع و فرق كبير، ففي اليرموك المعركة والتي وقعت بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم بأربع سنوات وكانت بين المسلمين والإمبراطورية البيزنطية ويعتبرها المؤرخين من أهم المعارك في تاريخ العالم لأنها كانت بداية موجة انتصارات للمسلمين خارج جزيرة العرب، وأذنت لتقدم سريع للإسلام العظيم في بلاد الشام، وفيها العز والكرامة والمجد للمسلمين إلى يومنا هذا.

أما اليرموك المخيم ففيه القهر والإذلال الممارس بحق اللاجئين من أبناء شعبنا الذين ينتظرون العودة بفارغ الصبر، ما جرى في اليرموك المخيم مؤخرًا على يد العصابات المجرمة لا يمكن لعامل أن يتصوره، كيف ولماذا يساق المحاصرين المظلومين للذبح على يد الجلاد الفاجر؟ ودون رحمة وبلا سبأ.

الواقع في اليرموك يفيدونا أن عديد الأطراف قد تكالب على المخيم، وقد تأمر على شعبنا هناك أكثر من جهة، لدرجة أن المصالح تقاطعت لهذه الأطراف لتتكاثر جميعها على ذبح الشرفاء هناك، لم يعد بمقدورنا أن نصبر على هذا الظلم لعدة أسباب، منها لكون ممارسات المتطرفين تشوه صورة الإسلام العظيم، ولأسباب أخرى سياسية واجتماعية. بات واضحاً أن قوى إقليمية كبرى تغامر بحياة أبناء شعبنا في الشتات من أجل تحقيق مصالحها الوطنية غير أبهة بمصير عشرات الآلاف من المهجرين واللاجئين، هذا كله يدعونا كشعب للتحرك العاجل لإنقاذ أهلنا وأبنائنا في مخيم اليرموك وباقي مناطق الشتات، فقد يأتي الدور على غيرهم في ظل ظروف ومستجدات سياسية معينة ونحن في غفلة من أمرنا، الواجب أن تتحرك السلطة ومنظمة التحرير والفصائل كافة فوراً للقيام بكل ما يمكن فعله والقيام به لإيقاف التغول على اليرموك.

من حقنا أن نتساءل عن الدور المفترض للسلطة والمنظمة في حماية هؤلاء اللاجئين؟ ولماذا لا تحرك سفارتها لنصرتهم؟ وما السبب الذي يعيق قيامها بإجلائهم إلى أماكن أكثر أمناً طالما أنها تقيم علاقات دبلوماسية مع الأطراف المعنية بالأمم؟ في كل دول الدنيا التي تتعرض لنزاعات واضطرابات تقوم الدول والحكومات بإجلاء رعاياها بالسرعة الممكنة غير أن المنظمة والسلطة لا تفعلان ذلك!!

لم يتبقى في اليرموك المخيم من اللاجئين الفلسطينيين سوى بضعة آلاف من أصل أضعاف مضاعفة من هذا العدد، فلنستأرجع لإنقاذهم قبل فوات الأوان، وحتى لا نندم حينما لا ينفع الندم، إننا ندعو السلطة والمنظمة لإجراء بحث معمق حول الأماكن الآمنة والتي ممن الممكن أن يقيم فيها اللاجئون لحين عودتهم لأرضهم ووطنهم، أو البحث بكل جراءة في البدائل كخيار استيعابهم -رغم أنف الاحتلال- في مناطق السلطة، فهذا أسلم ألف مرة من بقائهم تحت رحمة المتطرفين والأنظمة الفاسدة.

اليرموك كانت تسمية لعنوان نصرنا كمسلمين فلا تسمحوا أن يكون اليرموك المخيم عنوان استمرار الظلم والمأساة بحق شعبنا، ولا تتركوا الجرح يتعمق. بالأمس في اليرموك انتصرنا، واليوم فيه قهرنا، وغدا ستشرق شمس الحرية وإن غدا لناظره قريب.

نواب الضفة يحملون الهم الفلسطيني رغم ظلم السلطة وسجون الاحتلال

وتختطفهم قوات الاحتلال يحملون الهم الفلسطيني ويقومون بأعمالهم النيابية والاجتماعية منذ انتخابهم قبل تسع سنوات مضت "البرلمان" رصدت انشطتهم وأعدت التقرير التالي:

يتراوح حالهم ما بين مضايقات السلطة وسياسة الاحتلال بمطاردتهم واختطافهم والزج بهم في السجون، وعلى الرغم من ذلك ما زال نواب الشعب الفلسطيني في الضفة المحتلة ممن تطاردتهم السلطة



بعض النواب لدى استقبالهم النائب عبد الرحمن زيدان لحظة الإفراج عنه من سجون الاحتلال الصهيوني

تضامنا مع الأسرى

شارك النائبان المبعدان عن مدينة القدس أحمد عطون ومحمد طوطح، بالاعتصام الأسبوعي أمام مقر الصليب الأحمر في مدينة البيرة والذي أعلنت فيه الهيئة العليا لمتابعة شؤون الأسرى والمحررين عن برنامج بدء فعاليات يوم الأسير الفلسطيني، بمشاركة عدد كبير من أهالي الأسرى والشخصيات الوطنية والإسلامية من ذوي الأسرى وبعض مؤسسات المجتمع المدني. وأكد النائب أحمد عطون في كلمة له على ضرورة التضامن مع أسرانا والمشاركة بقوة في فعاليات يوم الأسير الفلسطيني لتسليط الضوء على قضيتهم والأوضاع التي يعيشونها خاصة أنهم يمرون بمرحلة تعتبر من أسوأ المراحل والظروف التي تعيشها الحركة الأسيرة منذ سنوات.

ونوه عطون لمعاونة الأطفال والأسيرات في سجون الاحتلال مطالباً بلجنة طبية دولية لمعالجة المرضى منهم وتقديم الدواء اللازم لهم، وإلزام سلطات الاحتلال بالتخلي عن سياسة الإهمال الطبي المتبعة بحقهم، مطالباً السلطة بتحمل مسؤولياتها ورفع ملف الأسرى لمحكمة الجنايات الدولية لتجريم الاحتلال بفعل سياساته بحق الحركة الأسيرة.

اختطاف خالدة جرار جريمة مستنكرة

إلى ذلك استنكر نواب الضفة إقدام قوات الاحتلال الصهيوني على اختطاف النائب خالدة جرار بعد اقتحام منزلها والعبث بمحتوياتها، معتبرين أن اختطاف النواب سياسة حمقاء يرتكبها الاحتلال ومؤكدين أنها لن تغير شيئاً من معادلة الصمود على الثوابت.

وأكد النواب في بيان صحفي صادر عنهم أن سياسة الاعتقالات التي يمارسها الاحتلال بحق

إكمال الطريق للوصول للحلم المنشود والدولة المستقلة ذات السيادة والحدود. وقال النواب: "إن ممارسات الاحتلال واعتقالاته ضد زملائهم وعلى رأسهم د. عزيز دويك رئيس المجلس سياسية بالدرجة الأولى وتهدف لتغييب القيادات الشرعية عن الساحة الفلسطينية وطمس معالم المشروع الوطني، واهماً أنه بذلك يستطيع أن يمرر مخططاته ومشاريعه التي تهدف لتهويد فلسطين".

وناشد النواب البرلمانات العربية والدولية بضرورة الخروج عن صمتها المستغرب والمقيد تجاه سياسة الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المحتلة في استهداف نواب الشرعية، مؤكدين أن الاحتلال بات ينتهك القوانين والأعراف الدولية دون محاسب أو مراقب.



النائبان عطون وضراغمة لدى مشاركتها في اعتصام تضامني مع الأسرى

اعتقال خارج نطاق القانون

من جهة أخرى أصدر النواب بياناً صحفياً في الرابع

نواب المجلس من الضفة المحتلة لن تنجح في كسر إرادتهم وأنها لن تزيدهم سوى إصراراً على